

Distr.: General
4 October 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البندان ٣٦ و ٣٧ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

التسوية السلمية لقضية فلسطين

تقرير الأمين العام

إضافة

أولا - مقدمة

١ - بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ورد الرد التالي من مجلس الأمن على رسالة الأمين العام المؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ (انظر A/65/380 - S/2010/484، الفقرة ٢):

”لا يزال هدف التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين من التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن.

”وينظر مجلس الأمن في الوضع في فلسطين كل شهر في إطار بند جدول الأعمال بشأن 'الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين'. وخلال معظم الأشهر، كانت تقدم إحاطة إما من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية أو من منسق الأمم المتحدة الخاص للشرق الأوسط في جلسة علنية، تليها مشاورات بين أعضاء المجلس. وخلال أشهر تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وكانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١٠، عقدت الجلسات الشهرية في شكل مناقشة مفتوحة.



”وفي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، واستمع خلالها إلى إحاطة من أوسكار فرنانديز تارانكو الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. واستمع المجلس أيضا إلى بيانات من ممثل إسرائيل والمراقب عن فلسطين. وأوضح الأمين العام المساعد الجهود الدولية الأخيرة الرامية إلى تهينة الظروف التي يمكن في ظلها أن تستأنف المفاوضات بين الطرفين. وأشار إلى أن الأمين العام وأعضاء المجموعة الرباعية التقوا في تريستا، إيطاليا، في ٢٦ حزيران/يونيه، وأبلغ المجلس بأن أعضاء المجموعة الرباعية أكدوا على ضرورة قيام كل من إسرائيل وفلسطين بتنفيذ التزاماتهما بموجب خارطة الطريق. وأكد أيضا أن قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) لا يزال هو الإطار الرئيسي للمضي قدما في غزة. ودعا إلى تقديم رد عاجل وإيجابي على الاقتراح المقدم من الأمين العام بشأن دخول المواد اللازمة لاستكمال عملية بناء المساكن والمرافق الصحية والتعليمية المتعلقة منذ عام ٢٠٠٧ كوسيلة لبدء الانتعاش في قطاع غزة. وكرر أعضاء المجلس تأييدهم للجهود الجارية لتنشيط عملية السلام في جميع مساراتها وعقد مؤتمر دولي في موسكو.

”وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩، قدم أوسكار فرنانديز تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأعرب أعضاء المجلس خلال المشاورات التي أجراها المجلس لاحقا بكامل هيئته، عن دعمهم القوي للجهود الدولية الرامية إلى التعجيل باستئناف واحتتام مفاوضات السلام التي كان من المأمول أن تؤدي إلى سلام شامل في الشرق الأوسط. كما شددوا على ضرورة قيام الإسرائيليين والفلسطينيين بالوفاء بالتزاماتهم وفقا لخارطة الطريق، بما في ذلك قيام إسرائيل بالتجميد الكامل للاستيطان ووضع حد للعنف الذي يحرص عليه الناشطون الفلسطينيون. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية المستمرة في غزة. ودعوا إلى تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وفتح معايير غزة ضمن إطار ملائم للرصد.

”وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، استمع المجلس إلى إحاطة من روبرت هـ. سري المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط أشار فيها إلى الجهود المبذولة من أجل التعجيل باستئناف واحتتام المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية. وأعرب عن قلقه إزاء استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي. وأشاد بإعلان السلطة الفلسطينية عن أنها تخطط لبناء مؤسسات جهاز الدولة في غضون العامين القادمين. وقال إن الوضع في غزة لا يزال لا يحتمل. وأشار إلى صدور تقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن

التراع في غزة التي أوفدها الأمم المتحدة برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون (المشار إليه أيضا باسم تقرير غولدستون) (انظر S/2009/586)، ومناقشته المقبلة في مجلس حقوق الإنسان. كما قام المنسق الخاص بإحاطة المجلس بالجهود المبذولة لتشكيل حكومة في لبنان وإطلاق صاروخين من جنوب لبنان يوم ١١ أيلول/سبتمبر باتجاه إسرائيل. وأشار إلى أن القادة سيجتمعون في نيويورك للمشاركة في المناقشة العامة في الجمعية العامة وأنه سيعقد اجتماع لرؤساء المجموعة الرباعية. وأهاب بالأطراف أن يتحملوا المسؤولية ويغتنموا الفرصة للتعهد بالالتزامات الضرورية لاستئناف المفاوضات. وبعد الإحاطة، عقد المجلس مشاورات لمواصلة مناقشة الوضع. وأعرب عدد من الأعضاء عن قلقهم إزاء استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، والوضع الإنساني في غزة.

”وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أجرى المجلس أثناء المشاورات العاجلة التي أجراها بكامل هيئته، تبادلًا لوجهات النظر بشأن طلب أحد أعضاء المجلس عقد جلسة عاجلة لمناقشة تقرير غولدستون. وبعد مشاورات مكثفة، قرر المجلس أن تعقد المناقشة المفتوحة حول الشرق الأوسط يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، بدلا من ٢١ تشرين الأول/أكتوبر كما كان مقررا من قبل.

”وفي المناقشة المفتوحة المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الذي قال إن الجهود السياسية لحل النزاع العربي الإسرائيلي قد استمرت ولكن لم يتحقق تقدم ملموس على أرض الواقع. وأكد دعم الأمين العام لعمل بعثة تقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة ودعوته لإجراء تحقيقات وطنية ذات مصداقية في سلوك النزاع دون إبطاء، التي ردها عدد من الوفود التي تكلمت في المجلس بعد الإحاطة. وأدلى وزير الخارجية في السلطة الفلسطينية، والممثل الدائم لإسرائيل و ٢٧ متكلما آخرين ببيانات في المجلس. ودعا العديد من المتحدثين إلى وضع حد لجميع أعمال العنف والامتثال التام للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإلى سلامة وأمن جميع المدنيين والدبلوماسيين ومباني الأمم المتحدة وموظفيها. وحثوا جميع الأطراف المعنية على القيام بتحمل التزاماتها المتبادلة بموجب خارطة الطريق، ومرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مما يساهم في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني والنزاع العربي الإسرائيلي، وتحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط في نهاية المطاف. وأعرب عدد من المشاركين عن القلق إزاء النتائج الواردة في تقرير غولدستون،

والحاجة إلى المعالجة الفورية للحالة الإنسانية الخطيرة المستمرة في قطاع غزة، بما في ذلك الحاجة للشروع في عملية إعادة الإعمار التي طال انتظارها.

”وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، استمع المجلس إلى إحاطة بشأن الحالة في الشرق الأوسط من هايلي منقريوس، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية الذي أفاد بأن الجهود السياسية من أجل التوصل إلى حل تفاوضي على أساس الدولتين قد وصلت إلى طريق مسدود يدعو للقلق العميق، بالرغم من مواصلة الجهود على الصعيدين الأمني والاقتصادي على أرض الواقع. وكرر النداء الذي وجهه الأمين العام لاتخاذ إجراءات فورية لتعزيز العملية، وتأكيد متطلبات خارطة الطريق وتنفيذها، ووضع اختصاصات واضحة للمفاوضات بشأن جميع القضايا الأساسية تقوم على أساس قرارات مجلس الأمن والاتفاقات المبرمة بين الطرفين. وأشار إلى أن الأمين العام قد أصدر بياناً أعرب فيه عن استنكاره للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي المتواصل واستيائه إزاء استمرار عمليات الهدم والإخلاء في القدس. وأشار إلى أن الوضع في القدس الشرقية يؤكد أهمية امتناع الطرفين عن أعمال الاستفزاز والتحريض. وفيما يتعلق بالحالة في قطاع غزة، أشار إلى أنه لا يزال يتعين الوفاء بالعناصر الرئيسية للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وأعرب عن قلقه إزاء تدهور حالة الهياكل الأساسية العامة والتدهور البيئي وتدمير سبل العيش في قطاع غزة، ولأنه لم يحرز أي تقدم ملموس لبدء أنشطة البناء المدنية الأساسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وأفاد بأنه تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إطلاق ١٢ صاروخاً وقذيفة هاون من قطاع غزة على جنوب إسرائيل. وخلال المشاورات اللاحقة التي أجراها المجلس بكامل هيئته، حث أعضاء المجلس الطرفين على استئناف مفاوضات السلام بسرعة. وشددوا على الحاجة إلى قيام الإسرائيليين والفلسطينيين بالوفاء بالتزاماتهم بموجب خارطة الطريق ودعا عدد من الأعضاء إلى التجميد الكامل للنشاط الاستيطاني، بما في ذلك في القدس الشرقية. وأعرب الأعضاء عن القلق إزاء الوضع الإنساني في غزة وكرروا دعوتهم للتنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

”وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، استمع المجلس إلى إحاطة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، من روبرت هـ. سري المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام. وقال إن المفاوضات لم تستأنف بعد بين الطرفين وأن الثقة بين الطرفين لا تزال منخفضة. وأشار إلى ما أعلنته حكومة إسرائيل بأنها ستكبح جماح بعض النشاط الاستيطاني لمدة ١٠ أشهر، وإلى قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية لتمديد فترة

رئاسة السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني، حتى إجراء الانتخابات. وأشار إلى استعداد محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، للاستمرار في العمل إلى حين إجراء الانتخابات. وأدلى أحد أعضاء المجلس ببيان في قاعة المجلس.

”وخلال مشاورات المجلس بكامل هيئته التي تلت ذلك، دعا أعضاء المجلس الطرفين إلى استئناف المفاوضات. وأعرب عدد من الأعضاء عن قلقهم إزاء الوضع في غزة، ودعوا إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وأهاب بعض الأعضاء بإسرائيل أن تقوم بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

”وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، قام خلالها أوسكار فرنانديز ترانكو الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بإطلاع المجلس على التطورات الأخيرة في المنطقة. وأعرب عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم ملموس نحو التوصل إلى حل في إطار عملية السلام، وإزاء الأحداث الأخيرة التي جرت على أرض الواقع. وأكد دعم الأمين العام لاستئناف المحادثات ودعوته لتجميد النشاط الاستيطاني، التي رددتها غالبية الوفود التي تكلمت في المجلس بعد الإحاطة. وأدلى المراقب الدائم لفلسطين، والممثل الدائم لإسرائيل، وأعضاء المجلس و ٢٥ متكلمًا آخرين ببيانات في المجلس. وأعرب معظم المشاركون عن قلقهم إزاء المأزق الحالي في عملية السلام ودعوا إلى استئناف مبكر للمحادثات بين الأطراف المعنية. كما كرروا الإعراب عن قلقهم البالغ إزاء الوضع الإنساني في غزة، ودعوا إلى التنفيذ الكامل لقرار المجلس ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وأكد كثير من المتكلمين على ضرورة الفتح الفوري لمعابر غزة الحدودية وفقا للقانون الإنساني الدولي، وعلى الحاجة الملحة إلى إعادة الإعمار. ودعا معظم المتحدثين إسرائيل لوضع حد لنشاطها الاستيطاني، بما في ذلك في القدس الشرقية، والامتناع عن جميع الأعمال التي قد تحكم مسبقا على نتائج المفاوضات النهائية. كما شدد العديد من المتكلمين في هذا الصدد، على ضرورة إيجاد حل لوضع القدس باعتبارها العاصمة المستقبلية للدولتين. وكرر معظم المتكلمين تأييدهم للتوصل إلى حل الدولتين. بموجب قرارات مجلس الأمن، مما يساهم في التسوية السلمية لقضية فلسطين والتزام العربي الإسرائيلي، والتوصل في نهاية المطاف إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط.

”وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، من ب. لين باسكو وكيل

الأمين العام للشؤون السياسية، أهاب فيها بالأطراف أن تتخذ التدابير اللازمة للبدء في محادثات غير مباشرة على النحو الذي اقترحه الولايات المتحدة الأمريكية. كما أعرب عن اعتقاده بأن تنشيط المجموعة الرباعية سيكون من الأمور الحيوية لدعم العملية. وخلال المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته في وقت لاحق، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم لتعثر عملية السلام وشددوا على أهمية استئناف المفاوضات بقصد التحرك بالسرعة الممكنة نحو إيجاد سلام شامل عادل دائم في الشرق الأوسط.

”وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من الأمين العام بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقد أبلغ الأمين العام المجلس في إحاطته هذه بالاجتماع الذي عقدته المجموعة الرباعية في موسكو في ١٩ آذار/مارس وزيارته إلى الشرق الأوسط، وبوجه خاص بالبيان الذي أصدرته المجموعة الرباعية بشأن ما يلي: الحاجة إلى إجراء محادثات غير مباشرة؛ وقيام إسرائيل بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية؛ وامتثال الفلسطينيين للالتزامات الأمنية، ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة؛ ودعمها الحازم لبرنامج السلطة الفلسطينية من أجل إنشاء دولة فلسطينية.

”وأعرب أعضاء المجلس عن ترحيبهم بالجهود الدبلوماسية التي يبذلها الأمين العام والمجموعة الرباعية لتسهيل الشروع ثانية في عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية. كما أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم لاستمرار الأزمة والتوترات القائمة بين إسرائيل وفلسطين ودعوا إسرائيل إلى تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، معتبرين إياها عقبة في طريق استئناف محادثات السلام.

”وكرر أعضاء المجلس دعوتهم الطرفين إلى التقيد بتعهداتهما والاضطلاع بالتزاماتهما وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخريطة الطريق، كما دعوها إلى بذل كل جهد لاستئناف مفاوضات السلام بالسرعة الممكنة.

”وفي المناقشة المفتوحة بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة من ب. لين باسكو وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الذي قال إن الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف من أجل استئناف المحادثات الإسرائيلية - الفلسطينية ما زالت مستمرة. كما قال إن الحالة في الميدان ما برحت هشة، وإن أزمة الثقة بين الفريقين ما برحت تعيق استئناف المحادثات. وأكد على دعم الأمم المتحدة المستمر للجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام وكذلك لخطوة بناء الدولة

الفلسطينية، وأحاط المجلس علماً بشأن التطورات التي حدثت في هذا الشأن، بما في ذلك الاجتماع الذي عقده مؤخراً في مدريد لجنة الاتصال المخصصة لتقديم المساعدة إلى الفلسطينيين. كما تناول الزيارة التي قام بها الأمين العام لمؤتمر قمة جامعة الدول العربية وقدم إحاطة بشأن بالحالة في لبنان، أشار فيها إلى أن الحالة هادئة عموماً في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل).

”وإن تلك الإحاطة الإعلامية، أدلى كل من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، والممثل الدائم لإسرائيل، و ١٨ متحدثاً آخرين ببيان أمام المجلس، كما أدلى أعضاء المجلس ببيانات. وشدد العديد من المتحدثين على أنه لا يمكن التوصل إلى حل إلا عن طريق المفاوضات. وأعربوا عن دعمهم لجهود الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل بدء المحادثات غير المباشرة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وشددوا في الوقت ذاته على أن تلك المحادثات يجب أن تؤدي إلى محادثات مباشرة. وحث عدد من الأعضاء جميع الأطراف على التقيد بالتزاماتهم بموجب خريطة الطريق، ومرجعية مدريد، ومبادرة السلام العربية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي ستسهم كلها في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، والنزاع العربي - الإسرائيلي، وفي نهاية المطاف، إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط. كما أعرب عدد من المشاركين عن قلقهم بشأن الحالة في غزة والحاجة إلى معالجة وضعها الإنساني.

”وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من روبرت هد. سيري المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام، بشأن آخر التطورات التي وقعت في المنطقة.

”وأبلغ المنسق الخاص المجلس أن المحادثات غير المباشرة قد بدأت وأن هدفها، كما صرحت المجموعة الرباعية في ١٩ آذار/مارس في موسكو، يتمثل في حل جميع المسائل الأساسية، ووضع حد للاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بأمن وسلام. وشدد على نطاق الاحتياجات غير الملباة للسكان المدنيين الفلسطينيين في غزة، وحث على إنهاء الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع.

”وخلال المشاورات التي تلت والتي أجراها المجلس بكامل هيئته، أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لإجراء المحادثات غير المباشرة. ودعا عدد من الأعضاء الفريقين إلى عدم القيام بأعمال استفزازية وإلى وضع حد للأنشطة الاستيطانية.

وأعرب الكثير من الأعضاء عن قلقهم الشديد للحالة الإنسانية في غزة، ودعوا إلى تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) تنفيذا كاملا. في حين دعا بعض الأعضاء إلى فتح المعابر الحدودية إلى غزة فورا.

”وفي ٣١ أيار/مايو، وبناء على طلب تركيا ولبنان، عقد المجلس جلسة طارئة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وخلال تلك الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من أوسكار فرنانديز - تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، بشأن العملية العسكرية الإسرائيلية ضد القافلة المبحرة إلى غزة.

”وأبلغ الأمين العام المساعد المجلس بأن القوات الإسرائيلية قامت في صباح اليوم ذاته بمداومة القافلة المؤلفة من ست سفن التي كانت تبحر في البحر الأبيض المتوسط في طريقها إلى قطاع غزة، في محاولة لإيصال معونات إنسانية إلى غزة، وكسر الحصار الإسرائيلي. وقال إن البحرية الإسرائيلية اعترضت القافلة، وإن الأفراد العسكريين الإسرائيليين قد داهموا المراكب.

”وتكلم أعضاء المجلس الخمسة عشر جميعا، بمن فيهم أحمد داوود أوغلو، وزير خارجية تركيا، الذي أدان الهجوم ضد أسطول غزة، وطالب بإجراء تحقيق عاجل في الحادث. وقد شارك ممثل إسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين في الجلسة وأدلى كل منهما ببيان.

”وخلال المشاورات الواسعة التي تلت والتي أجراها المجلس بكامل هيئته، اتفق أعضاء المجلس على إصدار بيان رئاسي (S/PRST/2010/9)، تم اعتماده في الساعات الأولى من يوم ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ برئاسة المكسيك لمجلس الأمن.

”وفي ١ حزيران/يونيه، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا بشأن استعمال القوة خلال العملية العسكرية الإسرائيلية في المياه الدولية ضد قافلة من سفن المساعدات الإنسانية كانت في طريقها إلى غزة. وقد أدان المجلس في هذا البيان تلك الأعمال، وأعرب عن أسفه لوقوع خسائر في الأرواح خلال العملية العسكرية، وطالب بإطلاق سراح السفن والمدنيين الذين تحتجزهم إسرائيل ودعا إلى إجراء تحقيق فوري نزيه موثوق شفاف وفقا للمعايير الدولية. وأكد المجلس أنه لا يمكن الاستمرار على هذه الحال في غزة، وكرر قلقه العميق للحالة الإنسانية، وشدد على الحاجة إلى تدفق السلع والناس إلى غزة بشكل مطرد ومنظم.

”وفي ١٥ حزيران/يونيه، عقد المجلس جلسته الشهرية بشأن الحالة في الشرق الأوسط؛ وشارك روبرت سري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في تلك الجلسة وأكد أهمية اتخاذ موقف مختلف إزاء مسألة غزة، وذلك في ضوء الحادث المتعلق بأسطول المساعدات الإنسانية، الذي يبين عدم إمكانية الاستمرار على هذه الحال في غزة وأكد أن السياسة الحالية تؤدي إلى عكس المطلوب. وقال إن المجموعة الرباعية ما برحت منغمكة في البحث عن حل يؤدي إلى رفع القيود المفروضة على غزة، وإن الأمين العام قد اقترح إنشاء هيئة دولية، وذلك استجابة لطلب المجلس إجراء تحقيق في حادث الأسطول الإنساني. كما أكد على الحاجة إلى تشجيع المضي في المحادثات غير المباشرة التي تفضي إلى مفاوضات مباشرة حقيقية، وقال إن هذه المحادثات ينبغي أن ترافقها خطوات إيجابية في الميدان.

”وجرت مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٠. واستمع المجلس إلى إحاطة من ب. لين باسكو وكيل الأمين العام للشؤون السياسية شدد فيها على الحاجة إلى الشروع من جديد في المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بقصد تمهيد الطريق لتحقيق حل الدولتين. وبعد أن لاحظ أن العملية تمر في منعطف خطير مرة أخرى، أشار إلى أن هذه المحادثات ضرورية لإنهاء احتلال عام ١٩٦٧ والنزاع وحل جميع المسائل الأساسية القائمة بين الطرفين. بما فيها القدس، والحدود، واللاجئون، والأمن، والمستوطنات، والمياه. وأشار إلى الاجتماع المقبل للجنة المتابعة الجامعة الدول العربية في ٢٩ تموز/يوليه، فحث الأطراف على عدم إضاعة الفرصة الحالية لإحراز تقدم في المحادثات والانتقال إلى المفاوضات المباشرة بمشاركة طرف ثالث فعال ودعم وثيق من المجموعة الرباعية.

”وبعد الإحاطة الإعلامية، وتدخلات الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين، أدلى أعضاء المجلس وكذا ٣٧ متكلمًا آخرين ببيانات. وكان أعضاء المجلس متحدين في رغبتهم أن يروا النزاع بين الجانبين وقد حل على نحو عاجل. وأكد أعضاء المجلس من جديد التزامهم بالسلام في الشرق الأوسط. في حين اقترح بعض أعضاء المجلس اتخاذ تدابير من شأنها دعم التقدم نحو الحل، بما في ذلك الرفع الكامل للقيود المفروضة على وصول البضائع والناس إلى غزة، وأهابوا بإسرائيل أن تضع حداً لأنشطتها الاستيطانية. وفي حين دعا بعض أعضاء المجلس إلى إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، الذي تحتفظ به حماس في غزة كأسير؛ أكد بعضهم على أن إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة ينبغي أن يتم من

خلال القنوات الموجودة. ودعا الكثير من أعضاء المجلس إلى إجراء تحقيق فوري نزيه شفاف موثوق حسب المعايير الدولية في حادث الأسطول الذي وقع في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، والناجم عن استخدام القوة خلال العملية العسكرية الإسرائيلية في المياه الدولية ضد القافلة التي كانت تبحر إلى غزة.

”ويواصل المجلس إيلاء اهتمامه الشديد بالتطورات في الحالة في الشرق الأوسط“.
